

استنق في بعض الايام بصيافة او في البحر او في الغابة او في الارض
 وجب الابدال وكذا لو اكلها بنفسه لكن يوجد منه يدبها اذا
 اسير وضرب سينا محروق فاض او اذنه في اقتران لم يستفاد
 منع واقتران الامراض ولاها للمعا لظهور لانه لا يمشي
 غالباً برونه وهو اللبن اول الولادة ومدته بسيرة ولها اخذه
 اجرة عليه فربما ان لم يوجد الاهيا واجنبه وجب عليها
 ارضاعه وان وجد المخرج المسمى كانت في نكاح ابيها
 فان رغبت في الارضاع وهي منكوحة ابيها لم يمنعهما الا الشفق
 ولها له اصبع وواقف فان انتفت على ارضاعه وطلبت اجرة
 المثل اجبت او فوفها او تبرعت به اجنبية ارضاعه بل اقل من
 اجرة مثل ما تجب الي ذلك ومن استنق في ارضاعه في الغزب
 والارث او عدهما انتفا بالسريرة بينهما وان نفا وتا في السار
 كالمسح او بينين ولا يبي ابن اوتيب وان اختلفا فيما ذكر
 كانا اجرة اقرب والاخر وارثا لورث اقرنها فان استنق
 فزها لورث الوارث ويوزع على الوارثين بحسب الارث
 شعاع زيادة الارث بزيادة قوة الغزابة ومن له الوارث فعلى
 الاب او اجرا ووجوات لورث الامازب منهم وان لم يولد بعضهم
 ببعض ومن له اصل وفرع فعلى الفرع وان بعد اوله فمخارجه
 ولم يولد على كفا بنهم فقدر رخصه لفرع الاقرب فالاقرب نظر
 شرع في كفاية المملوك الرقيق ففالك لداية فذكر كفاها
 اي يجب على مالكها كفايتها بعلمها وحينها لحرمة الروح
 ويعوم مقامها بخليتها المزجي وترد لها ان الفت ذلك وان
 امتنع اجبر في الماكولة على ازالة ملك او علف او ذبح او غيرها

على ان الله سبحانه وتعالى هو الخالق المثلث فان لم يفعل ذلك
 فاب عنه العاقد في ذلك على ما رواه او ينقصه المالك ولا يجب
 من اجتهادها من ولدتها وهذا كالرقيق تجب كفايتها على سيده
 ولو ابقا وزمنا وام ولد وسرهونا وسناجرا وسما رائفقا
 وكسوة وسابوا لمون بحسب المعروف ويستثنى المكاتب ولو فاسد
 المكاتبه فله تجب نفقته على سيده لاستغنا له بالكسب وكذا
 يستثنى الامة المزوجة اذا وحيث نفقتهما على زوجها ويؤخذ
 من تفسيره بانكنا بسقوطها بمعنى الارض كنفقة الغريب ويجب
 كفايتها من غالب قوت رقيق الدار وادهم وكسوتهم من خيط
 وتشعر وزيت وسمن وقطن وكذاك وصوف وغيرها وبما ياتي
 حال السيد يسارا واعسارا ويجب ما يلبق بحاله من رفيع الخس
 للغالب وحسبها فلو كان يتهمل دون اللابق المعنار فالحال
 بخلاف ارضانته او فوفه تتغرا لزمه رعاية للغالب للرقيق
 ولا يلزمه ان يسفوقه بنفسه اذا اختلفت حالتهما وليس
 ان يداولها بتعديده من طعام واحد وان يسوي بين العبيد
 في الطعام والكسوة وكذا بين الاماوان بفضل الجيلة فان
 امتنع من الانفاق على رقيقه باع الحاكم حاله في نفقته فان
 لو يكن امره ببيعة او اجارة او عتاقه فان لم يباعه الحاكم ولو جرح
 بحسب المصلحة ويستدين عليه الا ان يجتمع شي صا فيبيع
 ما يبيع عليه **ولا يحلف** محذوف لكون الرق غير صاحب ولا
 حازم وهو افة والتشبيه راجعه به والرقيق يسوي بشي
 يطبق من الاعمال ويجوز تكليفه الاعمال المشاقة في بعض
 الاوقات واذا سافر لا يحلف المطبى الا ان يكون المسافة قريبة

عقود